الـــربـــعـــي.. وبطـيـئـــو الـتـعـلـــم

بقلم: احمد الصراف

نحن من محبي الدكتور الربعي ومن محازبيه ومن المؤمنين بالكثير من افكاره، ولو رشح نفسه في الانتخابات النيابية المقبلة فاننا سوف لن نتردد ليس فقط للتصويت له بل ولتشجيع الأخرين ايضا على فعل ذلك.

هذا من جانب، ومن جانب اخر فاننا نعتقد ان شريحة كبيرة من هذا المجتمع قد لحقها الكثير من الظلم بسبب تصرفات وقرار الوزير الدكتور احمد الربعي.

بدات قصتنا معه في الاسابيع الأولى من توليه منصبه الوزاري الحالي، وكنا قد حصلنا من سلفه الدكتور سليمان البدر على تصريح باقامة مدرسة خاصة لفئة بطيئي التعلم الذين يبلغ عددهم الآلاف في الكويت وابنا البكر احدهم. استغرقت عملية الحصول على الترخيص احد عشر عاما وثلاثة وزراء، وكانت فرحتنا وبقية اولياء الامور الذين يشاركوننا مأساتنا كبيرة: بعد التدقيق والتمحيص في شروط الوزارة وعمل الدراسات المالية للمشروع غير الربحي تبين لنا صعوبة فتح مثل هذه المدرسة بغير دعم من الدولة، حيث ان الاقساط السنوية المطلوبة لمدرسة غير ربحية تفوق قدرات ثمانين بالمائة من اولياء الامور.

وكانت مشكلة المبنى هي العائق الاكبر امام خروج هذا المشروع الحيوي والانساني الى الوجود، وكان ما يشجع على طلب هذا الامر من وزارة التربية او املاك الدولة هو ان عدد المدارس التي شغرت بعد التحرير كان كبيرا بحيث خصص الكثير منها كمرائب ومخازن لجمعيات تعاونية ومناطق سكن للحراس والعسكريين، ولاستعمالات وزارية اخرى.

اجتمعنا بالوزير مطولا وشرحنا له المشكلة من الالف الى الياء وبينا له صعوبة ظروف جميع اطراف المشكلة، حيث ان اصحاب هذه الفئة قد تنكرت لهم الدولة على مدى ثلاثين عاما فلا مدارس ولا معاهد ولا مراكز تهتم بهم وبمشكلتهم .. وما يشكله هذ الامر من مخالفة دستورية من ناحية وانسانية من ناحية اخرى.

فوجئ الوزير الفاضل بحجم المشكلة ووعد بالعمل فورا لوضع نهاية سعيدة لماساة آلاف الاسر التي لديها طفل او اكثر يقبع في المنزل او يدرس في الخارج، والذين امتنعت الدولة الكويتية الكريمة الغنية المعطاءة عن مهمة الاهتمام بهم وبحقهم في التعلم اسوة ببقية فئات المجتمع الاخرى.

لم يتحقق اي شيء وعد به الوزير، وتوقف كل شيء وبقي كما كان بعد اول اجتماع يتيم معه، وغير معروف الى اليوم السبب الذي جعل السيد الوزير يشيح بوجهه عن المجموعة كلها ويتجنب مقابلتها او حتى التفكير باشراكها - ولو من بعيد - بالحلول التي ارتاها مناسبة لعلاج مشكلة هذه الفئة.

ولكن تم توصيل الامر اليه ان حجم هذه المشكلة كبير الى درجة يصعب معها ان تقوم الوزارة منفردة بالتصدي لها، حيث ان المعوقات الادارية والقانونية كثيرة والعدد المطلوب توفير الرعاية له، والتي حرم منها لعقود طويلة، كبير الى درجة مخيفة وهي بازدياد كل يوم.

اصر الوزير على المضي في الطريق التي اعتقد، ربما لأسباب انتخابية وربما لأسباب فنية، بأنها الطريق الصحيح، وطويتا نحن اوراقنا وشربنا ماء ثرثيصنا منقوعا بمحلول الحزن والأسى ونقلنا ابننا وابناء اخرين معنا الى حيث توجد هناك انسانية اكثر.

فعلنا ذلك بعد ان تمنينا، ومن كل قلوبنا، ان تنجح جهود الوزير في معالجة المشكلة ولكن لم يكن بوسعنا الانتظار فقد تاخر الوقت كثيرا.

لم يكن بودنا ذلك الجراح والقاء المسؤولية لولا تلك الكلمة التي القاها د. احمد الربعي في فعاليات الموسم الثقافي الثالث في نهاية مارس الماضي، والتي تطرق فيها الى مشكلة بطيئي التعلم وبين ان تكاليف رعايتهم عالية جدا، واعرب عن «امله» في ان يأتي الوقت لوضع حل لمشكلة هذه الفئة، مشددا على ضرورة مشاركة القطاع الخاص واهل الخير الى جانب وزارة التربية، التي لن تتمكن منفردة من تحقيق الرعاية المثالية لهذه الفئة في ظل تكاليف مادية «هائلة» للآلاف من طلابنا.

مؤسف ان يصل شخص بذكاء وطموح وحيوية الدكتور الربعي الى هذه النتيجة البسيطة الواضحة بعد ما يقارب الاعوام الاربعة، وان يغرق بسهولة في وحول اللجان الرئيسية الفرعية وحلول الترقيع والاستمرار في تجربة الخطأ والصواب. ومن الغريب ان يأتي الآن ويؤكد، دون اي تغيير او زيادة او نقصان، ما قلناه له منذ البداية ان المشكلة كبيرة جدا، وان تكاليف حلها «هائلة» وان الوزارة لا تستطيع حلها منفردة، وبضرورة مشاركة القطاع الخاص في الحل!!! ربما لم يفت الوقت، وان كان قد فات بالنسبة لنا وللكثير من احبابنا وابنائهم، فقد كبر اولادنا كثيرا على اي مشروع جديد قد تبدأه الوزارة مع القطاع الخاص للبدء بوضع حل عملي لهذه المأساة. ولكن ما نامله هو ان يكون وزيرنا وصديقنا ومرشحنا صادقا مع نفسه ومع الاخرين في ما توصل اليه، ويطلب من كل من له مصلحة للتقدم الى الوزارة بأفكاره ومشاريعه، وبان يعد بمساعدتهم ووضع امكانات الوزارة تحت تصرفهم.